قياس مؤشرات تنافسية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)

Measuring indicators of export competitiveness non-hydrocarbons in Algeria during the period (2010-2019)

لحسن عقومة*	مراد جنيدي
مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية	جامعة الجزائر 3
جامعة الجزائر 3	university of Algiers 3
university of Algiers 3	djenidi.mourad@univ-alger3.dz
agomma.lahcene@univ-alger3.dz	

تاريخ الاستلام: 2020/07/17 تاريخ القبول: 2020/11/27

الملخص

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تبيين مدى أهمية ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات في الفترة (2010-2019)، معتمدين في ذلك على جمع وتحليل إحصائيات الصادرات الجزائرية والجداول والبيانات وقياس مؤشرات تنافسية الصادرات خارج المحروقات مثل: مؤشر القدرة على التصدير، مؤشر معدّل التغطية خارج المحروقات، مؤشر الانفتاح التجاري خارج المحروقات، مؤشر التركز السلعي، مؤشر تنويع الصادرات.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تؤكد افتقاد الصادرات الجزائرية خارج المحروقات لمستوى التنافس المطلوب، وفي هذا الإطار وجب على السلطات اتخاذ الإجراءات والآليات المناسبة للنهوض بقطاع التصدير خارج المحروقات وتقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الابتكار التكنولوجي.

الكلمات المفتاحية: الصادرات خارج المحروقات، التجارة الخارجية، التصدير، التنافسية، المؤشرات، تنويع الصادرات، التركز السلعي.

Abstract

We aim through this study to show the importance of promoting Algerian exports outside of hydrocarbons in 2010-2019, depend on the collection and analysis of Algerian export statistics, tables, data and the measurement of competitive indicators of exports outside of hydrocarbons, such as: The export capacity indicator, the non-fuel coverage rate indicator, the trade openness outside of fuels, and the non-fuel trade openness index. Commodity concentration indicator, export diversification indicator.

* المؤلف المرسل: لحسن عقومة، الإيميل: agomma.lahcene@univ-alger3.dz

The study concluded a series of results that confirm that Algerian exports outside of fuels lack the required level of competition, and in this context, the authorities should take appropriate measures and mechanisms to promote the export sector outside of fuels, provide support to small and medium enterprises and encourage technological innovation.

Keywords: Exports non-hydrocarbon, Foreign Trade, Export, Competitiveness, Indicators, Exports Diversification, Commodity concentration.

مقدمة:

إن الاقتصاد الوطني يتواجد أمام مشكلة حقيقية وهي التعرض لأزمة نفطية مثل المرض الهولندي، بحيث تمثل صادرات المحروقات حوالي أكثر من 95 % من إجمالي الصادرات الأمر الذي يجعل الاقتصاد الوطني اقتصاد ريعي بامتياز، ويعاني من معضلة عدم التنويع الاقتصادي وهو ما سنراه من خلال نتائج قياس مؤشري تنويع الصادرات والتركز السلعي.

إشكالية الدراسة: لمعالجة هذا الموضوع وبناء على ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية: **ما هو واقع تنافسية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات؟.**

أسئلة فرعية: للإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم هذه الأخيرة إلى أسئلة فرعية كالتالي:

- كيف يمكن الرفع من تنافسية وجودة المنتجات الجزائرية المصدرة؟؛
- ما هي مختلف المشاكل والعراقيل التي يعاني منها هذا القطاع؟
- كيف يساهم التنوع والتركز السلعي للصادرات الجزائرية في دعم الاقتصاد الوطني؟.

أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

- ✓ عرض أهم المفاهيم الخاصة بالتصدير والصادرات على سبيل المثال لا الحصر؛
- ✓ تحليل إحصائيات التجارة الخارجية والصادرات خارج المحروقات؛
- ✓ حساب وقياس المؤشرات المعتمدة في الدراسة؛
- ✓ تبيين مكانة وأهمية تشجيع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات.

مصادر المعلومات:

تم الاعتماد في جمع الاحصائيات والبيانات على عدة مواقع وتقارير رسمية داخلية وخارجية كما يلي:

- ❖ **مصادر داخلية:** بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات **(ONS)**، المديرية العامة للجمارك، الديوان الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات **(CNIS)**.

❖ **مصادر خارجية:** البنك الدولي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية **(UNCTAD)**، صندوق النقد العربي **(MFA)**.**Trade Map** .

مخطط الدراسة: للغوص في الدراسة مرحلة بمرحلة تم اعتماد خطة للدراسة كما يلي:

- ✓ **المحور الأول:** مدخل للتصدير والصادرات؛
- ✓ **المحور الثاني:** تحليل احصائيات الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة (2010–2019)؛
- ✓ **المحور الثالث:** قياس مؤشرات تنافسية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات في الفترة (2010–2019).

1. المحور الأول: مدخل للتصدير والصادرات.

تمثل عملية التصدير الوجه الذي تظهر به الدولة في خارج حدودها الجغرافية، ويحظى التصدير باهتمام بالغ الأهمية نظرا لكونه عاملا رئيسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية. وتمثل الصادرات خارج المحروقات خيارا استراتيجيا لتنويع الصادرات والذي يحقق نسبة أقل بكثير من المستوى المطلوب.

1.1 تعريف التصدير وأهدافه:

تعددت التعاريف المرتبطة بالتصدير باختلاف وجهات نظر وآراء المنظّرين والمدارس الاقتصادية، وسنورد بعضها كما يلي:

- ➢ التصدير هو بيع أقصى ما يمكن من الانتاج الوطني للخارج، للحصول على أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال الأجنبية (Locasse (j) et Munger (k), P 355.)؛
- ➢ وجاء في تعريف آخر أنه " عملية تمكن المؤسسات من اختراق السوق الخارجية بعد أن كانت تعمل في الأسواق المحلية، فليس من السهل أن تقوم الشركة بالعمل بالسوق الخارجية قبل العمل بالسوق المحلية" (Patrick Joffer 1986, P87)؛
- ➢ ويعرفه فريد النجار بأنه " مدى قدرة الدولة وشركاتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدماتية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشرية إلى دول وأسواق عالمية ودولية أخرى، بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيمة مضافة وتوسع ونمو وانتشار

فرص العمل، والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيات جديدة وغيرها " (فريد النجار، 2008، ص15).

وبناءً على ما سبق يمكننا القول بأن عملية التصدير هي عملية استراتيجية تساهم بشكل كبير في تصريف الفائض من الانتاج نحو البلدان الأجنبية، مقابل الحصول على عوائد رؤوس أموال أجنبية، وهو ما يجسّد تنمية الاقتصاد الوطني، ويشمل المفهوم الضيق للعملية بيع السلع والخدمات المحلية في الأسواق الدولية.

2.1 أنواع الصادرات:

هناك عدّة تقسيمات لأصناف الصادرات فوفق معيار الصادرات الملموسة وغير الملموسة يمكن تصنيفها إلى صادرات منظورة والتي تمثل الصادرات من السلع والبضائع التي تسوق للأسواق الأجنبية، والصادرات غير المنظورة والتي تمثل الخدمات وتشمل خدمات النقل والسياحة والتأمين إضافة إلى حركة رؤوس الأموال.

وحسب معيار طريقة التصدير فهناك طريقتين أولها طريقة التصدير المباشر والتي تأخذ عدّة أشكال كإنشاء قسم للتصدير أو فروع في الأسواق الأجنبية أو إنشاء شركات فرعية للشركة الأم. أما بالنسبة لطريقة التصدير غير المباشر فوفقًا لهذه الطريقة يتم تكليف وكلاء ووسطاء دوليون ينوبون عن الشركة في القيام بمهام التصدير، وهي الطريقة الأنسب للشركات الجديدة في عالم التصدير.

3.1 أهمية التصدير

للصادرات أهمية بالغة ضمن استراتيجيات الدول والحكومات، ذلك أن التصدير محدّد رئيسي في التنمية الاقتصادية.

والجدير بالذكر أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي الناتج عن زيادة الصادرات يصاحبه تغيرات في أنماط الاستهلاك التكنولوجي وهذا من بين العلاقة التبادلية والمتداخلة بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الدخل ، ولهذا يجب أن تعتبر الصادرات وتنميتها في الدول النامية من بين الأهداف الأساسية لهاته الدول (محمد عبد المنعم عفر وأحمد مصطفى فريد، 1999، ص98.).

4.1 دوافع التصدير:

بغرض تحقيق التنمية الاقتصادية تلجأ الدول والشركات إلى تبني سياسة التوجه نحو التصدير للأسواق الأجنبية، وهذا ما يدفعها إلى التكثيف من عملية التصدير وترقية الصادرات. ويمكننا

حصر مسببات ودوافع القيام بالتصدير فيما يلي: (Luis Filipe, Lages Graça Silva, 2009, P 345-346.)

أ)دوافع التصدير على مستوى السياسة العمومية:

- ✓ زيادة احتياط النقد الأجنبي؛
- ✓ مسعدة الصناعات على البقاء والنمو؛
- ✓ تعزيز الرخاء في المجتمع عن طريق تحسين الانتاجية الوطنية؛
- ✓ خلق فرص العمل؛
- ✓ تشجيع واضعي السياسات العمومية في تنفيذ برامج تهدف إلى مساعدة الشركات على تحسين أدائها في المجال التصديري.

ب)دوافع التصدير على مستوى الشركات:

- ✓ تستخدم الشركات النشاط التصديري من أجل تحسين عملياتها الإدارية وذلك على المستوى المحلي؛
- ✓ زيادة الأداء العام؛
- ✓ الاستفادة من وفورات الحجم؛
- ✓ البحث عن الفرص في الأسواق الدولية.

5.1 دور الصادرات في عملية التنمية الاقتصادية:

حسب المدرسة التجارية تعتبر الصادرات وسيلة فعّالة لتحقيق معدّلات النمو الاقتصادي المرجوة، إضافة إلى ذلك فهي أفضل طريقة لتحصيل رؤوس أموال بالعملة الصعبة.

ويشير تقرير البنك الدولي للتنمية في العالم إلى أن معظم الدول منخفضة الدخل تعتمد على استراتيجية إحلال الواردات، وعلى عكس ذلك نجد أن الدول التي تتجه نحو السوق العالمية وتتبع استراتيجية تدعيم الصادرات هي الدول مرتفعة الدخل (تقرير التنمية في العالم، البنك الدولي، الطبعة العربية، القاهرة، 1997..)

ومنه فمساهمة الصادرات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية واضحة جلية من خلال ما توفّره من سيولة وخلق فرص العمل وسدّ العجز في ميزان المدفوعات... الخ.

2. تحليل إحصائيات الصادرات خارج المحروقات في الفترة (2010–2019)

إن مساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات لا ترقى إلى المستوى المطلوب، وذلك واضح من خلال افتقار الاقتصاد الجزائري لميزة تنويع الصادرات وذلك من أجل ضمان إيرادات متنوعة، ومن هنا نرى بأن ما يقارب نسبة 97% من إجمالي الصادرات الجزائرية هي المحروقات. والتي تشكل خطرا على إيرادات الدولة، فهي معرضة بالدرجة الأولى لخطر النضوب إضافة إلى انعدام استقرارية الأسعار في هذا السوق والذي يتعرض لأزمات متتالية ومستمرة.

ففي أفضل الحالات كانت مساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات لا تتجاوز 5%.

1.2 هيكل الصادرات الجزائرية خارج المحروقات في الفترة (2010-2019)

نرى بأن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي محض، وذلك واضح جلي من خلال ما سنقدمه من احصائيات مختلفة تخص الصادرات والواردات والميزان التجاري، والتي اعتمدنا في جمعها على تقارير بنك الجزائر (فصل ميزان المدفوعات وسعر الصرف) إضافة إلى موقع خارطة التجارة العالمية (TRADE MAP) متاح على: https://www.trademap.org/ .

الجدول رقم (01): تطور حجم الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2019)

الوحدة: (مليون دولار)

السنوات		2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
صادرات المحروقات	القيمة	56120	71661	70583	63816	58462	33081	27918	33202	39277	31725
	النسبة	98.30 %	%98.31	%98.3	%98.37	%97.22	%95.70	%95.25	%96.04	%94.23	%93.81
صادرات خارج المحروقات	القيمة	970	1227	1153	1051	1667	1485	1391	1367	2405	2092
	النسبة	%1.69	%1.68	%1.60	%1.62	%2.77	%4.29	%4.74	%3.95	%5.67	%6.18
إجمالي الصادرات	القيمة	57090	72888	71736	64867	60129	34566	29309	34569	41682	33817
	النسبة	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر سنوات 2011- 2015 – 2017

سنتي 2018 و2019 بالاعتماد على TRADE MAP متاح على الرابط:
https://www.trademap.org/Product_SelCountry_TS.aspx

من خلال الجدول يمكننا تقسيم تطورات الصادرات الجزائرية إلى فترتين:

الفترة الأولى ما بين (2010–2014): ونرى من خلالها بأن إجمالي إيرادات الصادرات كان يتراوح ما بين 57090 مليون دولار سنة 2010 و 72888 مليون دولار سنة 2012، وهي أكبر نسبة إيرادات خلال العقد المدروس وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار المحروقات والتي بلغت 109.45 دولار للبرميل الواحد سنة 2012. وهذا ما يدل على طبيعة الاقتصاد الجزائري والذي عدّ اقتصاد ريعي محض.

وعرفت هذه الفترة استحواذ صادرات المحروقات على إجمالي صادرات الجزائر بمتوسط نسبة 98.1%. في حين أنه في أفضل الحالات بلغت الصادرات خارج المحروقات نسبة 2.77% من إجمالي الصادرات.

الفترة الثانية ما بين (2015–2019): وهي ذات الفترة التي شهدت انهيار أسعار البترول إلى ما دون الـ40 دولار للبرميل، بحيث إذا ما قارنا بين إيرادات سنة 2012 والتي بلغت 71736 مليون دولار وسنة 2016 والتي بلغت 29309 مليون دولار للبرميل فنرى بأن تأثير الأزمة كان كبيرا من خلال انخفاض إجمالي الإيرادات إلى أقل من النصف.

وفي نفس الفترة في ظل مواجهة الأزمة البترولية قامت الحكومة بتبني نموذج النمو الاقتصادي الجديد والذي يقوم على أساس تنويع الصادرات بغية ضمان تنوع الإيرادات، وأدى هذا إلى ارتفاع نسبة الصادرات خارج المحروقات ارتفاعا طفيفا يقدّر بـ 2%، وتعدّ نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات ضئيلة جدا، وهو المعدّل الذي يبقى بعيدا كل البعد عن المستوى المطلوب بحيث سجلت 4.29% سنة 2015 إلى 6.18 % سنة 2019.

أما بالنسبة للتحليل الجزئي للإحصائيات فإنه التغير الكبير في قيمة إيرادات صادرات المحروقات مع الثبات النسبي لحجمها وهذا يدل على اضطراب أسعار المحروقات ومدى تعرض سوقها إلى أزمات متتالية، في ظل تواصل إصرار الجزائر على الاعتماد الكلي على المحروقات.

أما فيما يخص الصادرات خارج المحروقات فإنها لم ترقى إلى المستوى المطلوب ومساهمتها في إجمالي الصادرات ضئيلة جدا.

الجدول رقم (02): تطور الميزان التجاري ومعدّل التغطية خلال الفترة (2010–2019)

الوحدة: (مليون دولار)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الصادرات (F.O.B)	57090	72888	71736	64867	60129	34566	29309	34569	41682	33817
الواردات (C.I.F)	38890	44940	51596	54987	59670	52649	49437	48981	49151	39777
الميزان التجاري	18220	27948	20140	9880	459	−18083	−20128	−14412	−7469	−5960
معدّل التغطية (%)	146.79	162.18	139.03	117.96	100.76	65.65	59.28	70.57	84.80	85.01

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على: التقرير السنوي لبنك الجزائر سنوات 2011– 2015 – 2017

سنتي 2018 و2019 بالاعتماد على TRADE MAP متاح على الرابط:
https://www.trademap.org/Product_SelCountry_TS.aspx

من خلال ما هو مبيّن في الجدول أعلاه نرى بأن الواردات الجزائرية لم تنخفض بالرغم من الأزمة البترولية التي عصفت بالصادرات الجزائرية، فخلال الفترة (2010–2014) تزايدت قيمة الواردات الجزائرية من 38890 مليون دولار سنة 2010 إلى 59670 مليون دولار سنة 2014 أي بقيمة 20 مليون دولار في ظرف 5 سنوات، وهو الأمر الذي أثر سلبا على المجتمع خاصة فيما يتعلق بالعادات الاستهلاكية مما يجعل الاقتصاد الجزائري في تبعية دائمة للاقتصادات الأجنبية.

وفي ظل نفس الفترة سجّل الميزان التجاري فائض سنوي مستمر ومتناقص من 27948 مليون دولار سنة 2011 إلى 459 مليون دولار سنة 2014، وهي السنة التي تعدّ بداية أزمة انهيار أسعار البترول بمعدّل تغطية بلغ 100.76% أي أن إجمالي الصادرات يغطي إجمالي الواردات.

أما بالنسبة للفترة ما بين (2015–2019) فهي فترة انهيار الاقتصادات الريعية بسبب انهيار أسعار البترول ومن ضمنها الجزائر، فقد تم تسجيل عجز مستمر في الميزان التجاري على طول هذه الفترة بداية من 5960– مليون دولار إلى غاية 20128– مليون دولار بمعدّل تغطية تراوح ما بين 59.28% سنة 2016 و 85.01% سنة 2019 وهو الأمر الذي يجعل السلطات أمام حتمية البحث عن البدائل الاستراتيجية وضرورة تنويع الاقتصاد وهذا لضمان تنوع الإيرادات.

الجدول رقم (03): تطور هيكل الصادرات خارج المحروقات (2010–2019) حسب المجموعات

الوحدة: (مليون دولار)

السنوات / المجموعات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
مواد غذائية	315	355	315	404	323	238	326	350	373	407
مواد أولية	94	161	168	109	110	107	84	73	92	96
مواد نصف مصنعة	498	660	618	492	1173	1111	909	845	2335	1957
تجهيزات فلاحية	1	0	0	0	1	0	0	0	0.31	0.25
تجهيزات صناعية	30	35	32	29	16	18	53	78	90	83
سلع استهلاكية غير صناعية	30	16	19	16	11	11	18	20	33	36
أخرى	0	0	1	0	0	0	1	1	0	0
إجمالي الصادرات خارج المحروقات	967	1221	1152	1050	1634	1485	1391	1367	2923.31	2579.25

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر سنوات 2011–2015–2017

سنتي 2018 و2019 النشرة الاحصائية لسنة 2019 – ONS–

من خلال الجدول أعلاه نرى بأن صادرات المواد نصف المصنعة تأتي في المرتبة الأولى من حيث مساهمتها في إجمالي الصادرات خارج المحروقات، بقيمة 2335 مليون دولار سنة 2018

ثم انخفضت إلى 1957 مليون دولار سنة 2019 والسبب في ذلك أن المواد نصف المصنعة هي في الأصل مشتقات البترول الناتجة عن عملية التقطير، والتي تتمثل في الزيوت ومشتقاتها ، الهيليوم والأمونياك. ثم المواد الغذائية والتي سجلت ارتفاعًا ملحوظًا من 315 مليون دولار سنة 2010 إلى 404 مليون دولار سنة 2013، ثم لتعاود الانخفاض سنة 2014 و2015 إلى 238 مليون دولار وهي أدنى قيمة في الفترة المدروسة ثم لتعاود الارتفاع إلى غاية سنة 2019 مسجلة قيمة 407 مليون دولار.

أما بالنسبة للمواد الأولية وهي المواد الخام والتي تشمل الزنك، النحاس، الحديد والصلب إضافة إلى الكالسيوم والفوسفات فقد سجلت انخفاضًا متتاليًا لمدة 5 سنوات بداية من سنة 2013 إلى غاية سنة 2017، ثم لتعاود الارتفاع سنتي 2018 و2019 بقيمة 96 مليون دولار. أما بالنسبة للتجهيزات الصناعية والفلاحية هي الأخيرة لم ترقى إلى المستوى المطلوب خاصة بالنسبة لصادرات التجهيزات الفلاحية والتي لم تتجاوز في أفضل حالاتها 1 مليون دولار. أما بالنسبة للسلع الاستهلاكية غير الصناعية فمساهمتها في إجمالي الصادرات خارج المحروقات نسبتها تراوحت ما بين 0.7% و3.1%.

ومن خلال كل ما سبق نخلص إلى أن الاقتصاد الوطني يعاني من ضعف كبير في التنوع الاقتصادي، وهو ما يفسّره ارتكاز الصادرات خارج المحروقات على 3 فئات من المنتجات والتي تستحوذ على 71% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات، وهي الأسمدة المعدنية أو الكيميائية الآزوتية، السكر، الأمونياك اللامائي.

2.2 التوزيع الجغرافي للصادرات خارج المحروقات في الفترة (2010-2019)

يكون التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق كالتالي:

الجدول رقم (04): التوزيع الجغرافي للصادرات حسب المناطق في الفترة (2010-2019) **الوحدة:** (مليون دولار)

المنطقة / السنوات		الاتحاد الأوروبي	دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	الدول الأوروبية الأخرى	دول أمريكا الجنوبية	آسيا دون الدول العربية	أوقيانوسيا	الدول العربية	الدول المغاربية	الدول الإفريقية	المجموع
2010	القيمة	28009	20278	10	2620	4082	–	694	1281	79	57053
	النسبة	49.09	35.54	0.01	4.5	7.1	–	1.2	2.2	0.1	% 100
2011	القيمة	37307	24059	102	4270	5168	41	810	1586	146	73448
	النسبة	50.79	32.75	0.13	5.81	7.03	0.06	1.1	2.15	0.19	% 100
2012	القيمة	39797	20029	36	4228	4683	–	958	2073	62	71866
	النسبة	55.37	27.86	0.05	5.8	6.2	–	1.3	2.8	0.08	% 100
2013	القيمة	41277	12210	52	3211	4697	–	797	2639	91	64974
	النسبة	63.52	18.79	0.08	4.9	7.2	–	1.2	4.06	0.14	% 100
2014	القيمة	40378	10344	98	3183	5060	–	648	3065	110	62886
	النسبة	64.20	16.44	0.15	5.06	8.04	–	1.03	4.87	0.17	% 100
2015	القيمة	22976	4134	30	1131	1733	–	439	1319	84	31846
	النسبة	72.14	12.98	0.09	3.55	5.44	–	1.37	4.14	0.26	% 100
2016	القيمة	22976	5288	37	1683	2409	–	572	1550	82	34597
	النسبة	66.41	15.28	0.1	4.86	6.96	–	1.65	4.48	0.23	% 100
2017	القيمة	20386	6465	40	2530	3595	71	799	1273	103	35262
	النسبة	57.81	18.33	0.11	7.17	10.19	0.2	2.26	3.61	0.29	% 100
2018	القيمة	23386	6950	40	2660	5351	248	712	1669	132	41148
	النسبة	56.83	16.89	0.09	6.46	13	0.6	1.73	4.05	0.32	% 100
2019	القيمة	20496	–	2318	3884	6424	531	–	1787	382	35822
	النسبة	57.21	–	6.47	10.84	17.93	1.48	–	4.98	1.06	% 100

المصدر: (2010–2016): CNIS / (2017–2018): ANDI / 2019: المديرية العامة للجمارك: إحصائيات التجارة الخارجية.

من خلال ما سبق نرى بأنه أكثر من 50 % من صادرات الجزائر توجه نحو دول الاتحاد الأوروبي، والذي يعتبر الزبون الأول للجزائر، فعلى سبيل المثال سنة 2015 بلغت نسبة صادرات الجزائر نحو الاتحاد أكثر من 72 % أي ما يقارب ال3/2 من إجمالي الصادرات. وهذا راجع بالأخص إلى التقارب الجغرافي ما بين الجزائر والاتحاد الأوروبي عن طريق البحر الأبيض المتوسط. ثم الدول أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والتي تضم جميع الدول الصناعية

المتقدمة (كندا، اليابان، ألمانيا، كوريا الجنوبية، أستراليا، بلجيكا، السويد، سويسرا.....) والتي تعتبر منطقة جذب والجزائر تعتبر شريك مهم في إمداد دول المنظمة بالمواد الأولية. أما بالنسبة للدول الأوروبية الأخرى فهي تمثل نسبة قليلة لم تتجاوز ما نسبته 3 % إلى 10% من إجمالي الصادرات وهو معدّل ضئيل لا يرقى إلى المستوى المطلوب وهذا راجع إلى التباعد الجغرافي والاختلاف الذهني وعدم وجود علاقات وطيدة مع هذه الدول. أما بالنسبة للعامل الجغرافي فنراه يتجلى في الدول العربية والتي لم تتجاوز نسبة 2%، ثم دول المغرب العربي والذي يعتبر بعيدا كل البعد عن المستوى المطلوب وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى اختلاف أنظمة الحكم، بالرغم من المؤهلات التي يتوفر عليها الاتحاد المغاربي والتي من شأنها أن تكون فعّالة في محاولة بناء تكتل اقتصادي يسمح بمجابهة التكتلات العالمية، وأخيرا الدول الإفريقية والتي نسبت وارداتها من الجزائر تؤول إلى 0 %.

3.2 أهم الزبائن والموردين للجزائر سنة 2018:

الشكل رقم (01): أهم 6 زبائن سنة 2018 **الجدول رقم (05):** أهم المستوردين من الجزائر

الوحدة: (مليون دولار)

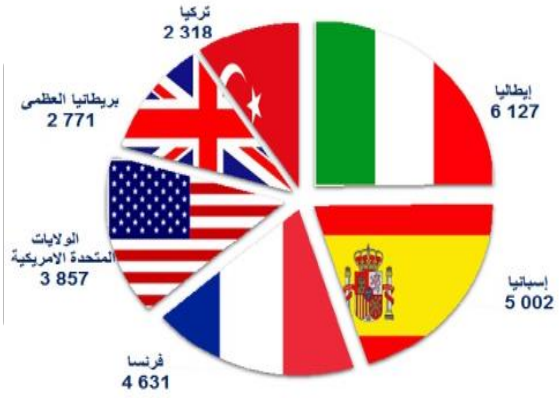

بلد الاستيراد	القيمة	النسبة (%)	التطور (%)
إيطاليا	6127	14.88	8.69
إسبانيا	5002	12.15	21.73
فرنسا	4631	11.25	4.37
و م أ	3857	9.37	11.06
بريطانيا العظمى	2771	6.73	72.33
تركيا	2318	5.63	25.98
هولندا	2250	5.47	18.05
البرازيل	2248	5.46	5.49
الهند	1622	3.94	85.8
الصين	1311	3.18	89.18
جمهورية كوريا	1264	3.07	41.55

البرتغال	1111	2.70	16.09
تونس	952	2.31	26.26
المغرب	653	1.59	45.76
المجموع الفرعي	37342	90.71	
المجموع	41168	100	

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): حصيلة التجارة الخارجية لسنة 2018.

من خلال الشكل والجدول أعلاه نرى بأن إيطاليا تأتي في المرتبة الأولى بقيمة 6127 مليون دولار بنسبة 14.88 % بزيادة تقدر بـ8.69 ثم إسبانيا وفرنسا وتركيا بـ12.15% و11.25% و5.63% على التوالي بزيادة تقدّر بـ21.73% و4.73% و25.98%. والجدير بالذكر أن كل هذه الدول تنتمي للاتحاد الأوروبي والذي كما أشرنا سابقا يستحوذ على أكثر من 50 % من إجمالي صادرات الجزائر بحجم التقارب الجغرافي. أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا فقيمة ما تستوردانه من الجزائر هو 3857 و2771 مليون دولار على التوالي بنسبة 9.37 % و6.73 %.

3. قياس تنافسية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات في الفترة (2010–2019)

في هذا المحور سنحاول حساب وقياس مؤشرات تنافسية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات في الفترة المحدّدة سابقًا، ثم تفسير النتائج على حسب ما تم التوصل إليه، معتمدين في ذلك على: " مؤشر القدرة على التصدير، مؤشر التركيز السلعي، مؤشر التنوع السلعي، مؤشر معدّل التغطية، مؤشر الانفتاح التجاري ".

والغرض من هذا كله هو إظهار أداء تنافسية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات وقيمتها على المستويين المحلي والعالمي.

1.3 مؤشر القدرة على التصدير:

يمثل نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في تكوين إجمالي الناتج المحلي (GDP) للبلد، ويحسب بنسبة الصادرات خارج المحروقات إلى إجمالي الناتج المحلي، فكلما كانت النسبة كبيرة كلما كان أفضل في اعتماد البلد على الخارج في تكوين إجمالي الناتج المحلي، ويجب مقارنة هذه النسبة مع مؤشر القدرة على تصدير المحروقات ومدى تغطيتها للواردات.

يعطى بالعلاقة التالية: $Xi = \frac{\text{الصادرات خارج المحروقات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$

بحيث:

Xi: مؤشر القدرة على التصدير

الجدول رقم (06): تطور قيمة مؤشر القدرة على التصدير **الوحدة:** (%)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الصادرات خارج المحروقات	970	1227	1153	1051	1667	1485	1391	1367	2405	2092
GDP	161207	200019	209059	209755	213810	165979	160034	167390	173757	–
Xi (%)	0.6	0.61	0.55	0.5	0.77	0.89	0.86	0.81	1.3	–

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على المعطيات والإحصائيات سالفة الذكر.

من خلال الجدول السابق نرى بأن قيمة المؤشر سجلت مستويات متدنية تتراوح ما بين 0.5 % و1.3 %، وهو ما يفسّر ضعف قطاع الصادرات خارج المحروقات. ففي سنة 2012 و2013 تم تسجيل 0.55 % و0.5 % على التوالي أي أن إجمالي مساهمة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي هو 0.5 %، وهو ما يفسّر ضعف تنافسية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، أما بالنسبة لأكثر قيمة فهي 1.3 سنة 2018.

وعليه فإن تنافسية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات هي ضعيفة ولا ترقى إلى المستوى المطلوب وفقًا لمؤشر القدرة على التصدير خارج المحروقات. وأن الدولة تعتمد على قطاعات أخرى سواءً داخلية أو خارجية في تكوين إجمالي الناتج المحلي لها.

2.3مؤشر التنوع السلعي: (Diversification Index)

وهو مؤشر يقيس انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معيّنة في إجمالي صادراتها عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، وتتراوح قيمة المؤشر ما بين الـ 0 والـ 1، بحيث كلما اقترب المؤشر من الـ 0 كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل المؤشر إلى الـ 0 يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية.(التقرير الاقتصادي العربي الموحّد لسنة 2019، الفصل الثامن، ص158)

$$s_j = \frac{\sum_i |h_{ij} - h_j|}{2}$$

ويعطى بالعلاقة التالية: بحيث:

H_{ij}: هي حصة المنتج i في الصادرات الإجمالية للبلد j ؛

H_i: هي حصة المنتج في الصادرات العالمية الإجمالية.

الجدول رقم (07): تطور قيمة مؤشر التنوع السلعي في الفترة (2010– 2019)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
القيمة	0.784	0.720	0.726	0.733	0.745	0.782	0.815	0.790	0.813	–
عدد السلع المصدرة	–	–	98	95	99	91	93	108	113	–

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (**UNCTAD**)

من خلال الجدول السابق نرى بأنه على طول فترة الدراسة تم تسجيل قيم المؤشر قريبة من الـ 1 الصحيح وهو ما يدل على أن الصادرات الجزائرية تفتقر إلى التنويع السلعي وهو ما يظهر للعيان من خلال عدد السلع المصدرة، فتم تسجيل أحسن قيمة للمؤشر سنة 2011 و2012 بـ 0.720 و 0.726 على التوالي مقابل حصر عدد السلع المصدرة ما بين 98 و95 سلعة. وتم تسجيل أكبر عدد من السلع المصدرة سنتي 2017 2018 بـ108 و 113 سلعة على التوالي ومعدّل 0.790 و0.813. وهو ما يؤكد أن هيكل الصادرات الجزائرية بعيدة كل البعد عن هيكل الصادرات العالمية.

في حين يصل عدد السلع المصدرة في الاقتصاديات المتقدمة حسب إحصائيات 2018 إلى: أستراليا: 247 / كندا: 256 / البرازيل: 249 / بلجيكا: 257 / ماليزيا: 253.

3.3 مؤشر التركز السلعي (Concentration Index) (HHI) :

ويعرف بمؤشر (**HHI**) اختصارا لـ(**Herfindahl – Hirshman Index**) ويستخدم لقياس درجة التركز السلعي لإجمالي الصادرات كما يستخدم كذلك في دراسات المنافسة السوقية للتعرف على مدى سيطرة عدد محدود من الشركات على سوق ما. يسحب كمجموع مربعات حصة كل منتج أو مجموعة سلعية في إجمالي الصادرات، يعطي المؤشر قيمة تقترب من الـ0 في حالة

الدول ذات التركز الشديد في الصادرات، بينما تقترب القيمة من الـ 1 الصحيح في حالة الدول التي تتركز صادراتها بشدة في عدد محدود من السلع (البنك الدولي).

$$H_i = \frac{\sqrt{\sum_i^n = 1 \left(\frac{x_{if}}{X_f}\right)^2} - \sqrt{1/n}}{1 - \sqrt{1/n}}$$

ويعطى بالعلاقة التالية: بحيث:

Xij: صادرات البلد j من السلعة i

Xj: إجمالي صادرات البلد

n: عدد السلع المصدرة

الجدول رقم (08): تطور قيمة مؤشر التركز السلعي في الفترة (2010-2019)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
القيمة	0.523	0.538	0.540	0.541	0.485	0.485	0.489	0.480	0.486	–
عدد السلع المصدرة	–	–	98	95	99	91	93	108	113	–

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (**UNCTAD**)

من خلال الجدول نقول بأنه معدلات التركز السلعي للصادرات الجزائرية مرتفعة وهو ما تؤكّده النتائج في الجدول أعلاه، فمتوسط معدلات التركز السلعي في مجملها قريبة من الـ1 الأمر الذي يمكن تفسيره باعتماد الجزائر على مصدر إيرادات وحيد وهو صادرات المحروقات.

وهو ما نراه واضحا من خلال التقرير الاقتصادي العربي الموحّد، فمعدّلات التركز السلعي في الاقتصاديات الريعية خاصة النفطية منها مرتفع بشكل ملحوظ وهو الأمر الذي يجعل هذه الدول ومها الجزائر تعتمد على أحادية التصدير والمتمثلة في المحروقات.

4.3 مؤشر معدل التغطية: (Taux de Couverture)

وفقاً لمؤشر معدّل التغطية يتم قياس مدى تغطية الصادرات خارج المحروقات للواردات خارج المحروقات، وذلك عن طريق عدم احتياج الدولة إلى وسائل تمويل أخرى لتغطية تكلفة

الواردات بالعملة الصعبة عن طريق اللجوء إلى الاستدانة من الخارج أو الاقتطاع من احتياطي النقد الأجنبي.

بحيث كلما كان معدّل تغطية الصادرات للواردات كبيرا كلما نتج عن ذلك توفير فائض في احتياطي النقد الأجنبي، خاصة إذا كانت مدفوعات الواردات تسعّر بالعملة الأجنبية، ويحسب معدّل التغطية بنسبة إجمالي الصادرات خارج المحروقات إلى إجمالي الواردات خارج المحروقات.

ويعطى بالعلاقة التالية: $\frac{\text{إجمالي الصادرات خارج المحروقات}}{\text{إجمالي الواردات خارج المحروقات}}$

الجدول رقم (08): تطور قيمة معدل التغطية **الوحدة:** %

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدّل التغطية	2.49	2.73	2.23	1.91	2.79	2.82	2.81	2.79	4.89	5.25

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الإحصائيات السابقة

من خلال ما سبق نقول بأن معدّل التغطية سجّل تذبذبات في قيمته ما بين سنتي 2010 و2013 بنسبة 1.91 % إلى 2.73 %، وقد استقر نسبيا أداء المؤشر طيلة 4 سنوات من 2014 إلى 2017 ما بين 2.79 % و2.82 %، أما سنتي 2018 و2019 فقد تم تسجيل 4.89 % و5.25 % على التوالي. وهذا دليل واضح على عدم قدرة الصادرات خارج المحروقات على تغطية إجمالي الواردات وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع فاتورة الواردات مقارنة بالصادرات.

ويبقى ضعف معدّل التغطية خارج المحروقات أمراً خطيراً يهدّد الاقتصاد الجزائري أمام الأزمات النفطية المتكررة والتراجع الكبير لأسعار البترول من جهة وعدم القدرة على توفير جهاز انتاجي محلي يلبي الطلب الاستهلاكي المتزايد من جهة أخرى.(قشرو فتيحة، 2017/2016، ص145)

5.3 مؤشر الانفتاح التجاري: (Trade Opening Index)

ويعبّر هذا المؤشر عن العلاقة التي تربط ما بين الاقتصاد الوطني والاقتصاد العالمي عن طريق التصدير والاستيراد، ويدلّ على مدى اعتماد الاقتصاد الوطني على الخارج في توفير العرض أو الطلب الكلي من السلع والخدمات الأجنبية عن طريق المبادلات التجارية.

ويحسب بالعلاقة التالية $\frac{\text{الصادرات خارج المحروقات + الواردات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$

الجدول رقم (09): تطور قيمة مؤشر الانفتاح التجاري **الوحدة:** (%)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الصادرات خارج المحروقات	970	1227	1153	1053	1667	1485	1391	1367	2405	2092
الواردات خارج المحروقات	38563	44452	47161	51217	57479	50664	48101	47377	46644	37939
GDP	161207	200019	209059	209755	213810	165979	160034	167390	173757	-
النسبة	24.52	22.83	23.11	24.91	27.66	31.41	30.92	29.12	28.22	-

المصدر: من إعداد الباحث بناء على إحصائيات بنك الجزائر و (Trade Map)

من خلال الجدول نرى بأن قيمة مؤشر الانفتاح التجاري خارج المحروقات والذي يدل على مدى ارتباط الاقتصاد الوطني بالعالم الخارجي خارج الصادرات والواردات من المحروقات تراوحت ما بين 22 % إلى 31 %. هذا وقد انحصرت قيمة المؤشر ما بين 22.83 % و27.66 % خلال الفترة 2010 إلى 2014، أعلى نسبة للمؤشر سجلت سنة 2015 بنسبة 31.41 %. والملاحظ من خلال نتائج الإحصائيات أن الواردات خارج المحروقات ساهمت بنسبة أكبر من الصادرات خارج المحروقات بما يقارب الـ95 %، وهو الملاحظ من خلال انخفاض نسبة المؤشر بـ 2 % سنتي 2017 و2018 وهذا راجع إلى عمل السلطات على تخفيض فاتورة الواردات.

ومنه فإن الانفتاح التجاري للاقتصاد الوطني على الخارج يعتمد على الواردات خارج المحروقات.

خاتمة:

في ختام هذه الدراسة يمكننا القول بأن الصادرات الوطنية تميل لكفة الصادرات من المحروقات بنسبة تقارب 97 %، وهذا دليل على افتقاد الاقتصاد الوطني للتنويع في إجمالي الصادرات، وهو ما يجعل الاقتصاد الوطني اقتصاد ريعي بالدرجة الأولى، الأمر الذي يجعله معرض لصدمات سعرية خطيرة جراء عدم الاستقرار الذي تعرفه أسعار المحروقات.

وأظهرت الدراسة بأن تنافسية الصادرات الوطنية خارج المحروقات لا ترقى إلى المستوى المطلوب وهذا اعتماداً على نتائج ومخرجات قياس المؤشرات المعتمدة في الدراسة، من خلال ارتفاع قيمة مؤشر التركز السلعي للصادرات الجزائرية واقترابه من الواحد الصحيح، وافتقاد الصادرات للتنويع السلعي طول فترة الدراسة بحيث تراوحت قيمة المؤشر ما بين 0.7 % و0.85 %، وانحصار عدد السلع المصدرة في أقل من 113 سلعة في حين أن الاقتصاديات المتقدمة تصدر أكثر من 250 سلعة.

وبالتالي لابد من تحسين نوعية وجودة الصادرات خارج المحروقات وتشجيع المؤسسات والشركات المصدّرة ودعم القطاع الخاص في التصدير، وتقديم التحفيزات الجبائية والدعم المؤسساتي.

توصيات ومقترحات:

- ✓ توفير مناخ استثماري يساعد على النهوض بقطاع التصدير خارج المحروقات؛
- ✓ ضرورة النهوض بهذا القطاع من خلال تقديم الدعم للمؤسسات العاملة في هذا المجال؛
- ✓ تقديم تسهيلات وحوافز جبائية للمصدرين، ومعالجة جميع المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسساتي والتشريعي لهذا القطاع؛
- ✓ المراهنة على رفع جودة السلع المصدّرة وتشجيع الابتكار لضمان تنافسية المنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية؛
- ✓ التنويع الاقتصادي وتنويع الصادرات حتمية ملحة بغية تنويع الإيرادات؛
- ✓ الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال ترقية الصادرات خارج المحروقات على غرار دولة ماليزيا؛
- ✓ تشجيع القطاع الخاص على خوض تجارب خارجية واقتحام الأسواق الدولية؛
- ✓ دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكييف المنتجات حسب الطلب العالمي.

قائمة المراجع:

- **باللغة العربية:**

.

ITC, I–. خارطة التجارة العالمية. استرجع في 18 مايو، 2020, من https://www.trademap.org/

- النجار , ف. (2008). *التصدير المعاصر والتحالفات الاستراتيجية*. الاسكندرية – مصر: الدار الجامعية.
- المديرية العامة للجمارك, م. ع. ج. (2019). *STATISTIQUES DU COMMERCE EXTERIEUR DEL'ALGERIE*. الجزائر: مديرية الدراسات والاستشراف.
- عفر, م. ع. ا., & فريد , أ. م. (1999). *الاقتصاد الدولي*. الاسكندرية – مصر –: مؤسسة شباب الجامعة.
- قشرو, ف. (2017). *استراتيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية العالمية* (أطروحة دكتوراة). جامعة يحى فارس – المدية –, المدية – الجزائر –.
- . (2011). *الفصل 10: التجارة الخارجية*. الجزائر: الديوان الوطني للاحصائيات

التقارير:

- بنك الجزائر, ب. ج. (2018). *التقارير السنوية لبنك الجزائر*. الجزائر: بنك الجزائر.
- صندوق النقد العربي, ص. (2018). *التقرير الاقتصادي العربي الموحّد*. أبو ظبي – الامارات: الفصل الثامن.
- البنك الدولي, ت. (1997). *تقرير التنمية في العالم*. القاهرة – مصر –: الطبعة العربية.

- **باللغة اللاتينية:**

- Patrick, J. (1986). *L'éxportation dans la turbulence Mondiale*. Paris: Economica.
- Locasse, j, & Munger, k. (1999). *Economie Global* (2 ط). Paris: édition études.
- UNCTAD, U. United Nations Conference On Trade and Development. استرجع في 9 يونيو، 2020, من https://unctad.org/statistics
- Filipe, L., Lages , G. S., Chris, S., & Zulema Lopes, P. (2009). The NEP Scale : A measure of network export performance. *International Business Review*.
- bank, world. worldbank. استرجع في 12 مايو، 2020, من https://www.worldbank.org/

- **مواقع الانترنت**

- http://wits.worldbank.org
- https://www.trademap.org/Product_SelCountry_TS.aspx